Leila KRACHE ¹

COMPENSATION FOR ENVIRONMENT

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.7>

Research Article

Received:

31/08/2021

Accepted:

22/09/2021

Published:

01/11/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The right to a healthy environment is one of the rights of peoples and present and future generations, especially in light of modern technological developments that have contributed greatly to the rate of environmental pollution, which has multiplied environmental damage, and to confront these environmental damages, there were many efforts at the international and internal levels.

In keeping with comparative legislation, the legislator introduced the first law for the protection of the environment under Law 10/03 relating to the protection of the environment within the framework of sustainable development, which is characterized by its preventive and deterrent nature, but it did not provide for civil penalties related to compensation for environmental damage, which means the implementation of the traditional rules recognized in the field of Civil liability that is no longer appropriate given the specificity of environmental damage.

Key words: Environmental Damage, Environment, Environmental Responsibility, Compensation, Environmental Pollution, Implementation, Sustainable Development.

¹ Dr. , Alger1 University, Algeria, Kracheleila.pro@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-7517-4510>

التعويض عن الضرر البيئي

ليلي كراش²

الملخص

يعد الحق في بيئة سليمة حق من حقوق الشعوب والأجيال الحاضرة والمستقبلية خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة التي ساهمت بشكل كبير في نسبة تلوث البيئة التي تضاعفت على إثره الأضرار البيئية، وعليه تزايد اهتمام الإنسان بمشاكل البيئة منذ مع تزايد التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وأصبحت البيئة على المستويين الدولي والوطني باعتبارها تراثاً مشتركاً للإنسانية تستحق كل الاهتمام والدراسة. مساهمة منه للتشريعات المقارنة استحدثت المشرع أول قانون لحماية البيئة بموجب القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي يتصف بطابعه الوقائي والردعي، إلا أنه لم ينص على جزاءات مدنية متعلقة بالتعويض عن الأضرار البيئية، مما يعني إعمال القواعد التقليدية المتعارف عليها في مجال المسؤولية المدنية التي لم تعد ملائمة بالنظر على خصوصية الضرر البيئي. **الكلمات المفتاحية:** الضرر البيئي، البيئة المسؤولية، البيئية التعويض، التلوث البيئي، التنفيذ، التنمية المستدامة.

المقدمة:

يعد الحق في بيئة سليمة حق من حقوق الشعوب والأجيال الحاضرة والمستقبلية، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة التي ساهمت بشكل كبير في نسبة تلوث البيئة التي تضاعفت على إثره الأضرار البيئية، وعليه تزايد اهتمام الإنسان بمشاكل البيئة منذ مع تزايد التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وأصبحت البيئة على المستويين الدولي والوطني باعتبارها تراثاً مشتركاً للإنسانية تستحق كل الاهتمام والدراسة، وكان أول تجسيد لموضوع حماية البيئة رسمياً في ندوة ستوكهولم لسنة 1972 تحت إشراف الأمم المتحدة بعنوان "البيئة البشرية". لمواجهة هذه الأضرار البيئية كانت هناك العديد من الجهود على الصعيد الدولي والداخلي التي انتهت إلى مرحلة تجسيد وتكريس هذا الحق من خلال إقرار مبادئ وآليات قانونية واضحة تتماشى مع خصوصية الأضرار البيئية، حيث توالى التشريعات الوطنية تهتم بالعلاقة الوطيدة والارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة، التي لا يمكن تحقيقها في أي مجتمع دون إرساء مجموعة من القواعد التي تعمل على ضرورة تفادي وقوع الأضرار التي تمس بالبيئة جراء التطور الصناعي والاقتصادي، أو على الأقل التقليل منها وإصلاحها وجبر ما وقع منها. مساهمة منه للتشريعات المقارنة استحدثت المشرع أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 الذي ألغى بصور القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي يتصف بطابعه الوقائي والردعي، حيث جاء المشرع بآليات وقائية لاتقاء وقوع الأضرار البيئية، عن طريق تكريس الضبط الإداري البيئي من جهة، وعقوبات جزائية ردعية للحد من الاعتداء على البيئة من جهة أخرى، إلا أنه لم ينص على جزاءات مدنية متعلقة بالتعويض عن الأضرار البيئية. إن فعالية أي نظام قانوني تتوقف على سن الجزاء لكل سلوك أو تصرف من شأنه أن يترتب عليه ضرر، وتعتبر المسؤولية المدنية من أهم الجزاءات التي يرتبها القانون باعتبارها ضماناً للتعويض عن المساس بالحقوق والإخلال بالالتزامات، وفي المجال البيئي فإن المسؤولية المدنية تلعب دوراً هاماً في توفير الحماية الفعالة للبيئة، إلا أنه لا توجد قواعد خاصة بقواعد المسؤولية عن الأضرار البيئية سواء في الأنظمة الوطنية والقانون الدولي مما يعني إعمال القواعد التقليدية المتعارف عليها في مجال المسؤولية المدنية التي لم تعد ملائمة بالنظر خصوصية الأضرار البيئية. وتكمن أهمية موضوع "التعويض عن الضرر البيئي" في أنه على الرغم من كل هذه الجهود تبقى هذه الآليات لا

² د. د، جامعة الجزائر 1، الجزائر، Kracheleila.pro@gmail.com

تنسجم مع خصوصية الأضرار البيئية من جهة، ولم تأتينا بقواعد خاصة بالتعويض عن الأضرار البيئية، الأمر الذي يؤدي بنا إلى الرجوع إلى القواعد العامة للمسؤولية المدنية. وعليه فالإشكالية التي يثيرها هذا الموضوع تدور حول:

- ما مدى انسجام قواعد المسؤولية المدنية مع طبيعة الأضرار البيئية؟
- ماهي الآليات القانونية الكفيلة بتطويع قواعد المسؤولية المدنية مع خصوصية الأضرار البيئية؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقسم بحثنا كما يلي:

المبحث الأول: عدم انسجام قواعد المسؤولية المدنية مع طبيعة الأضرار البيئية

المبحث الثاني: الآليات القانونية للتعويض عن الضرر البيئي

المبحث الأول: عدم انسجام قواعد المسؤولية المدنية مع خصوصية الأضرار البيئية

تسعى المسؤولية المدنية إلى مساءلة الشخص مدنيا عن ارتكابه فعلا أصاب الغير بضرر، وإلزامه بجبر ذلك الضرر، إلا أنه ونظرا لخصوصية الأضرار البيئية فإن قواعد المسؤولية التقليدية أصبحت غير قادرة على احتواء كل مظاهر هذه الأضرار **(المطلب الأول)**، كما أن التعويض عن الأضرار البيئية يصادف معوقات ناتجة من تحطم أركان المسؤولية المدنية التقليدية من جهة، وقصورا في أسس المسؤولية المدنية التقليدية من جهة أخرى **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول:

خصوصية الضرر البيئي

تتمثل خصوصية الضرر البيئي في أنه ضرر يصيب الإنسان أو يصيب الأوساط البيئية ذاتها، وتتميز بمجموعة من الخصائص تجعل منه ضرر ذو طبيعة خاصة **(الفرع الأول)**، وهي أضرار متنوعة ومختلفة تختلف باختلاف طبيعتها والأوساط التي تحدث فيه **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تعريف الضرر البيئي

إن مفهوم الضرر البيئي هو مفهوم يحتاج إلى معالجة قانونية دقيقة لا يكتفي بالضرر الذي يصيب الأفراد، وإنما يتجه إلى معالجة عنصر هام من عناصر الكائنات الحية بمختلف أنواعها وهو البيئة، فالبيئة باعتبارها محلا للحماية القانونية هي الإطار الطبيعي الذي يستوعب الإنسان والحيوان والنبات والعوامل الطبيعية، للمحافظة على الكائنات وعناصر تقدمها والمحافظة عليها من خلال التوازن بينها، والتي تحرص النظم القانونية على المحافظة عليها **(أحمد محمود سعد، 1994، ص 42)**، أو هي الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته، سواء كانت من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان، وهي تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض والنبات والحيوان والطيور... إلخ. **(علي بخيت، علي أحمد، 2018، ص 12)**. وبالرجوع إلى القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجده عرف البيئة لأول مرة بخلاف القانون 83-03 الملغى من خلال تحديد مكوناتها في المادة 04 منه، التي تنص على أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية، كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنباتات والحيوانات، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية، كما عرف التنمية المستدامة بأنها التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية. يتمثل الضرر البيئي في الاعتداء على البيئة والإضرار بها، والتي صاحبت الثورة الصناعية والتقدم الصناعي والتكنولوجي والعلمي، حيث أصبحت البيئة عرضة للتلوث الذي بات يهدد الإنسان والطبيعة، باعتباره التغيير السيء في المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية، الذي يؤدي إلى خلل في اتزان البيئة بما يؤثر تأثيرا ضارا على حياة الإنسان، أو هو تغيير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دو أن يختل توازنها **(خالد مصطفى فهمي، ص 37)**. على الرغم من أن غالبية الفقه يتفق على أن النشاط الإنساني هو الذي يؤدي إلى إحداث التلوث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أنه لا يمكن التسليم بهذا الرأي على إطلاقه، لأن مصادر التلوث البيئي قد تنشأ عن أسباب أخرى لا دخل للإنسان فيها، مثل

التلوث الذي ينشأ بفعل العوامل الطبيعية كالبراكين والزلازل وحوادث احتراق الغابات وعملية الاشتعال الذاتي (أحمد محمود سعد، 1994 ص 62). ويتميز الضرر البيئي عن الأضرار الأخرى المتعارف عليها في القواعد العامة، فإذا كانت قواعد المسؤولية المدنية في القواعد العامة تشترط ضرورة أن يكون الضرر القابل للتعويض ضرراً شخصياً يصيب الشخص الذي يطالب بالتعويض شخصياً، وأن يكون ضرراً مباشراً نتيجة نشاط المسؤول، وأن يكون محققاً وحالاً وقد يكون ضرراً مستقبلاً محقق الوقوع، فإن الأمر ليس كذلك في المسؤولية عن الأضرار البيئية، حيث غالباً ما تكون هذه الأضرار غير شخصية، وغير مباشرة ومتراخية وذات طابع انتشاري. يتميز الضرر البيئي أنه ضرر غير شخصي، في حالة الضرر البيئي الذي ينتج عن الفعل الضار إصابة عناصر البيئة ذاتها وهو ما يطلق عليه "البيئي المحض" أو "الضرر الإيكولوجي"، لأن البيئة ليست ملكاً لأحد كالهواء والماء، كما يتميز الضرر البيئي أنه ضرر غير مباشر في حالة الضرر الذي يصيب البيئة ويتعدى أثره إلى الأشخاص، وهو ما يعرف بالضرر المرتد، والذي قد تتداخل عوامل أخرى في حدوثه، كما تتراخي بعض الأضرار البيئية إلى المستقبل بل وقد تمتد إلى الأجيال المتعاقبة، كما لا يعترف الضرر البيئي بالحدود الجغرافية، ولا بمدة زمنية مثل انشاء مفاعل نووي يؤدي إلى أضرار تصيب الإنسان والحيوان والماء والهواء، ومجالات قد يصعب حصرها وتحديدها، كما أن الأضرار البيئية هي أضرار عابرة للحدود، وآثارها غير قاصرة على دولة المصدر فقط بل تمتد وتسبب الهلاك لملايين البشر.

الفرع الثاني: أنواع الضرر البيئي

الضرر البيئي هو التلوث أو الفعل الضار الناجم عن التلوث الذي يتسبب فيه الإنسان للبيئة ويصيب مختلف مجالاتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كان إرادياً أو غير إرادياً، وتختلف وتتعدد الأضرار البيئية باختلاف طبيعة التلوث البيئي من جهة (أولاً)، وحسب الأوساط التي يحدث فيها هذا التلوث (ثانياً).

أولاً: تقسيم الضرر البيئي حسب طبيعته

ينقسم التلوث البيئي بالنظر إلى طبيعته إلى تلوث بيولوجي وإشعاعي وكيميائي، ويكون التلوث البيولوجي ناتجاً عن وجود كائنات حية مريضة أو غير مريضة، نباتية أو حيوانية في الوسط البيئي (الماء أو الهواء أو التربة)، والفطريات والفيروسات التي تنتشر في المواد فتسبب أمراضاً وغيرها، ويندرج ضمن التلوث البيولوجي التلوث بالأسلحة البيولوجية، حيث يمكن لكمية صغيرة من هذا السلاح أن تتسبب بهلاك عدد كبير من البشر والكائنات الحية من حيوانات ونباتات، بالإضافة إلى تسببه بأضرار مادية جسيمة (بوفلجة عبد الرحمان، 2016، ص 43)، وأحسن مثال على ذلك ما سببه وباء كوفيد 19 من أضرار هلاك للبشرية، والأضرار المادية والاقتصادية الضخمة. أما التلوث الإشعاعي فهو من الأشد خطورة لأن هذا التلوث يبقى لسنوات عديدة، وهو يعني تسرب مواد مشعة إلى أحد مكونات البيئة الناتج عن حوادث المفاعلات النووية، أو تسرب الإشعاع إذا تم دفن النفايات الذرية في التربة والتفجيرات النووية وما ينتج عنها من مخلفات إشعاعية تتطاير في الهواء، وتتسرب في الماء أو تسقط على التربة، ويتمثل التلوث الكيميائي الذي يتم تصنيعها لأغراض خاصة أو المخلفات الصناعية التي تلقى من في المجاري المائية والهواء والتربة، وهذا النوع له آثار خطيرة جداً على مختلف عناصر ومكونات البيئة (علي سعيدان، 2008، ص 36، 65).

ثانياً: تقسيم الضرر البيئي حسب البيئة الذي يحدث فيها

وينقسم التلوث البيئي بالنظر إلى الوسط البيئي الذي يحدث فيه إلى تلوث جوي، تلوث المياه، وتلوث التربة، يعد التلوث الجوي من أخطر أنواع التلوث البيئي الذي يؤدي إلى أضرار جسيمة على صحة الإنسان وسلامته وعلى مكونات البيئة على حد سواء، يعرف التلوث الجوي في حدوث خلل في النظام الإيكولوجي الهوائي نتيجة إطلاق كميات كبيرة من الغازات والجسيمات، وتؤدي إلى تغيير كبير في حجم وخصائص عناصر الهواء التي تتحول من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة، وينتج أيضاً عن احتراق الفحم والخشب والنفط والغاز الطبيعي، والتلوث الناتج عن زيادة عدد السيارات والآلات ومحطات توليد الكهرباء (أحمد عبد التواب محمد بهجت، 2008، ص 28). أما التلوث البحري فهو التلوث الذي يمس بسلامة البيئة البحرية، من خلال إدخال مواد كيميائية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى البيئة البحرية، ويترتب

عليها تأثيرات ضارة، إلحاق الأذى بالموارد الحية والأنشطة البحرية بما في ذلك الصيد والتقليل من صلاحية الانتفاع بالمياه البحرية. وتتعدد مصادر تلوث البيئة البحرية كيميائياً والمتمثلة في التلوث من مصدر أرضي نتيجة لما تخلفه الصناعات، أو التلوث الناتج عن النقل البحري وما تمثله السفن من تهديد، خاصة ناقلات البترول ما يترتب على عمليات نقل البترول من تلوث عند تفريغ حمولتها وتنظيف الخزانات، وإزالة كميات البترول العالقة بها لتفادي خطر الانفجار، أو الكوارث والأحداث الخطيرة التي تحدث في البحر، كالاصطدام وجنوح السفن والانفجارات والحرائق، أو التلوث الناجم عن استغلال محطات استخراج البترول من البحر (منور فريدة، 2020، ص 70-72). أما تلوث التربة فيتمثل في إدخال أجسام غريبة في التربة ينتج عنها تغيير في الخصائص الكيميائية أو الفيزيائية أو البيولوجية، بحيث تؤثر على الكائنات الحية التي تستوطن في التربة، وتساهم في عملية تحليل المواد العضوية التي تمنح التربة قيمتها وصحتها وقدرتها على الإنتاج، ومصادر تلوث التربة عديدة ومتنوعة، منها التلوث الكيماوي الناتج عن الإسراف في استخدام المخصبات الكيماوية والمبيدات الحشرية، كما تتلوث التربة بالأطمار الحمضية و المواد المشعة، بالإضافة إلى التوسع العمراني والانجراف مما يفقد التربة خصوبتها وازدياد نسبة جفافها وتصحرها (بوفلجة عبد الرحمان، 2016، ص 47-48).

المطلب الثاني:

معوقات التعويض عن الأضرار البيئية

لم تعد المبادئ العامة للمسؤولية المدنية تكفي لحماية البيئة وصارت تفتقر إلى نظرية عامة للمسؤولية لتقرير تلك الحماية قانوناً، حيث أصبحت هناك صعوبة في تطبيق القواعد الخاصة بالمسؤولية المدنية في التعويض عن الأضرار البيئية نظراً لتحطم أركان المسؤولية المدنية في التعويض عن الأضرار البيئية من جهة (الفرع الأول)، وقصور الأسس التقليدية للمسؤولية المدنية في التعويض عن الأضرار البيئية من جهة أخرى (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تحطم أركان المسؤولية المدنية في التعويض عن الأضرار البيئية

تهدف المسؤولية المدنية التقصيرية في القواعد العامة إلى إصلاح الضرر بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر، أو التعويض عنه إذا كان الحل الأول غير ممكن، وهي تقوم على ثلاثة أركان: الخطأ والضرر والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر والرابطة السببية، إلا أنه ونظراً لخصوصية الأضرار البيئية فإن هذه الأركان تحطمت في المسؤولية البيئية سواء تعلق الأمر في الخطأ البيئي (أولاً) أو الضرر البيئي (ثانياً)، أو الرابطة السببية (ثالثاً).

أولاً: الخطأ البيئي

يعرف الخطأ في القواعد العامة للمسؤولية أنه انحراف الشخص عن السلوك المألوف، ويقاس هذا الانحراف بسلوك الرجل المعتاد من خلال القيام بفعل أو الامتناع عنه، فالخطأ هو كل اعتداء على حق الغير أو أنه انحراف على الطريق المستقيم الذي يتبعه الشخص العادي، أو مخالفة قاعدة سلوكية مفروض على النسان اتباعها (محمد حسنين، 1983، ص 150). وعليه يعد قيام الشخص بفعل ما مخالف للقوانين والأنظمة البيئية المعمول بها خطأً بيئياً، وهذه المخالفة قد تكون عمدية أو غير عمدية لا تتجه إرادة الملوّث لإحداثها، وتظهر خصوصية الخطأ البيئي بأنه قد ينتج على الرغم من عدم ارتكاب أي انحراف عن السلوك المألوف، لأن مستغل المنشأة الصناعية قد يتخذ كل ما تفرضه القوانين، بل وقد يستخدم أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا بغرض تفادي الضرر أو التخفيف منه، ومع ذلك يترتب على استعماله لحقه في تسيير المنشأة ضرراً بيئياً. إن الأضرار البيئية استطاعت أن تفلت من القواعد العامة التقليدية للمسؤولية التقصيرية، حيث استطاعت هدم ركن الخطأ، واتخذت معياراً جديداً هو الخطر الذي أخذت به الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، لأن ظواهر الاعتداء على البيئة حالت دون تطبيق ركن الخطأ الذي يعتبر عماد المسؤولية المدنية التقليدية سواء على المستوى الدولي أو الداخلي، مما ساعد على بروز الخطر كأساس للمسؤولية الذي نتج عنه استحداث أسس جديدة لقيام المسؤولية كمبدأ الحيطة ومبدأ الوقاية ومبدأ الملوّث الدافع (منور فريدة، 2020، ص 440).

ثانيا: الضرر البيئي

لإمكان المطالبة بالتعويض في قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية لابد أن يكون الضرر سواء كان ماديا أو جسديا أو معنويا أن يكون محققا وأكيدا ومباشرا وشخصيا، وأن يمس هذا الضرر بمصلحة مشروعة يحميها القانون، وعليه فالضرر البيئي الواجب التعويض عنه يجب أكيدا سواء وقع حالا أو كان محقق الوقوع في المستقبل، كما يشترط أن يكون الضرر البيئي ناتجا وبشكل مباشر عن الفعل الضار (علي بخيت، علي أحمد، 2018، ص 12).

تطور مفهوم الضرر في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي الخطير، قد تتوفر هذه الشروط في بعض الأضرار البيئية إلا أنه كثيرا ما لا تحقق، ويرجع السبب في ذلك إلى ظهور نوع جديد من الأضرار التي لا تمس بالأشخاص وإنما تمس بسلامة البيئة ذاتها، وهي "الأضرار البيئية المحضة" أو "الأضرار الإيكولوجية" التي تتعرض لها الأوساط فتحدث خللا في التوازن الطبيعي باعتباره تراثا مشتركا للإنسانية، إلى جانب الأضرار التي تمس بالإنسان نتيجة للأضرار التي تعرضت لها البيئة حميدة جميلة، 2011، ص 68). ما يثير خصوصية الضرر البيئي هو أنه يأخذ صورتين: تتمثل الصورة الأولى في الضرر الذي يصيب البيئة دون أن يمس مساسا مباشرا بالإنسان، تكون فيه البيئة هي المضرور الوحيد، أما الصورة الثانية فتتمثل في الضرر البيئي الذي يصيب البيئة ويتعدى أثره إلى الأشخاص الذي يمس سلامتهم الجسدية أو مالههم. وعليه يصبح الضرر البيئي ضرر غير مباشر في حالة الضرر البيئي المرتد الذي يصيب البيئة ويتعدى أثره إلى الأملاك والأشخاص، والذي قد تتداخل عوامل أخرى في حدوثه، الأمر الذي يؤدي إلى أنه يصبح عرضة لعدم التعويض عنه. (عجالي خالد، 2016، ص 40). كما أن الضرر البيئي يتميز أنه ضرر متراخي، بحيث يمتد أثره إلى الأجيال المتعاقبة مما يؤدي إلى انتفاء الرابطة السببية بين الضرر البيئي ومصدره، ويصعب معه بالتالي إثبات هذه الرابطة بسبب مرور فترة قد تطول مع احتمال تدخل أسباب أخرى مع السبب الأصلي الذي تسبب في الضرر البيئي، بمعنى أنها أضرار قابلة للزيادة من وقت حدوثها حتى تاريخ صدور الحكم بشأنها، فأثر تلوث البيئة البحرية بالمواد الكيماوية تظهر نتائجه بقتل الكائنات ويتطور مستقبلا بظهور عوارض جديدة كالتشوهات والعقم وتسرب المواد السامة في الأنسجة الحية، وتنتقل للإنسان عند تناوله لتلك الكائنات البحري فيصاب بأمراض مختلفة أبرزها السرطانات (منور فريدة، 2020، ص 446).

يتميز الضرر البيئي أيضا أنه ضرر غير شخصي في حالة الضرر البيئي المحض عند الإضرار بعناصر البيئة ذاتها، لأن الضرر البيئي هو ضرر يصيب البيئة بصفة مباشرة الموارد البيئية، والبيئة هي الضحية بالدرجة الأولى وبالتالي يصعب التعويض عنه لانتهاء شرط المصلحة في رفع الدعوى القضائية، لأن البيئة ليست ملك لأحد وبالتالي لا يمكن لأي شخص رفع دعوى باسم البيئة. لم تعد الأضرار البيئية ذات طابع فردي بل أصبحت ذات طابع انتشاري تهدد البشرية كافة، مثل الأضرار الناتجة عن الاحتباس الحراري، أو تلك التي تمس المحيطات نتيجة لتسرب مئات الآلاف من أطنان النفط، كما يمكن لهذه الأضرار أن تظهر بعيدا عن أماكن حدوث التلوث، كالأمطار الحمضية التي قد تتساقط على بيئة بحرية بعيدة عن مكان وقوع الضرر (منور فريدة، 2020، ص 442، 446).

ثالثا: الرابطة السببية

إن إثبات الرابطة السببية يقع على المدعي طالما أن الخطأ مفترض في جانب المدعى عليه، إلا أن إثبات هذه الرابطة في المسؤولية البيئية يكتنفه الكثير من الصعوبات، ويرجع السبب في ذلك أن تحديد مصدر الضرر البيئي ليس بالأمر السهل، لأن المتضرر غالبا ما يجد نفسه عاجزا عن إثبات الخطأ، بل أنه لا يستطيع أحيانا تحديد هوية المسؤول عن الضرر. أضف إلى ذلك أن الرابطة السببية بين نشاط معين والنتيجة المترتبة عليه لا يثير أي صعوبة إذا كان هذا النشاط هو المصدر الوحيد لها، لكن يصعب إثبات هذه الرابطة في الضرر البيئي ويعود السبب في ذلك لكون الأضرار البيئية غالبا ما تكون أضرار غير مباشرة قد يتسبب في إحداثها أكثر من سبب، بل وضد يتعذر في بعض الحالات تحديد السبب الذي أدى إلى النتيجة الضارة، وقد يتعذر أيضا في بعض الأحيان إثبات هذه الرابطة إذا كانت الأضرار المستقبلية متراخية لا تظهر نتائجها حالا. إدراكا منه لخصوصية الضرر البيئي، وصعوبة إعمال ركن السببية أقر المشرع الجزائري في المادة 37 من القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الأخذ بالضرر غير المباشر إلى جانب الضرر المباشر بما يتماشى مع الضرر البيئي الذي يتميز بالطابع المتراخي، حيث لا تظهر آثاره غالبا في الحال وإنما بعد مرور فترة من الزمن، وهو ما يتسبب في قطع الرابطة السببية.

الفرع الثاني:

قصور الأسس التقليدية في التعويض عن الأضرار البيئية

إن أهم مشكلات المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية تكمن في تحديد الأساس القانوني لهذه المسؤولية الذي تتحدد على أساسه الأركان اللازم توافرها لقيام المسؤولية، زما يلزم كل ركن من هذه الأركان من صعوبات، كما تتحدد على ضوءه وسائل دفع المسؤولية. تقوم المسؤولية المدنية التقصيرية في القانون الجزائري إما على أساس الخطأ الواجب الإثبات طبقاً لنص المادة 124 من القانون المدني، وهي مسؤولية شخصية أو ذاتية (أولاً)، أو تقوم على أساس الضرر في المسؤولية الموضوعية والتي لا تولي أي أهمية لسلوك الفاعل (ثانياً).

أولاً: إعمال قواعد المسؤولية الشخصية على الخطأ البيئي

إن اعتبار المسؤولية البيئية مسؤولية شخصية قائمة على أساس الخطأ الواجب الإثبات يجعل من هذه المسؤولية غير قادرة على استيعاب كافة منازعات التلوث البيئي، حيث يكتنفها الكثير من الصعوبات التي تؤثر على حقوق المضرور، والمتمثلة في صعوبة إثبات الخطأ بل أنه في كثير من الأحيان يصعب تحديد المسؤول عن الضرر، وصعوبة تحديد الرابطة السببية بين الضرر البيئي في بعض الأحيان باعتباره ضرر غير مباشر متراخي وقد تتدخل أسباب أخرى في إحداثه من خلال ما تقدم يتضح لنا جلياً أن إعمال المسؤولية الشخصية القائمة على أساس الخطأ الواجب الإثبات قد يؤدي إلى حرمان المضرور من الحصول على تعويض ويؤدي بالتالي إلى نتائج بعيدة كل البعد عن مقتضيات العدالة.

ثانياً: إعمال قواعد المسؤولية الموضوعية على الضرر البيئي

وجدت مسؤولية حارس الشيء طبقاً للمادة 138 من القانون المدني، وكذلك المسؤولية القائمة على أساس مضار الجوار غير المألوفة وفقاً للمادة 681 من نفس القانون تطبيقاً واسعاً في مجال التعويض عن الأضرار البيئية. تقوم مسؤولية حارس الشيء بقوة القانون تلزم مستغل المنشأة الصناعية التي تكون مصدراً للأضرار البيئية باتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لتفادي الإضرار بالغير، وأن حصوله على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة لا يؤثر على قيام المسؤولية التقصيرية في مواجهة الغير. بالرغم من أهمية مسؤولية حارس الشيء بالنسبة للمضرور حيث تعفيه من عبء الإثبات إلا لأنها تعجز عن تغطية معظم الأضرار البيئية الحديثة التي يتنوع مصدرها كالأضرار الإشعاعية والنووية. أما المسؤولية على مضار الجوار غير المألوفة فهي مسؤولية موضوعية قائمة على أساس الضرر القائمة على نظرية تحمل التبعة، والتي لا يلزم لتقريرها وجود خطأ المسؤول، ونظراً لعجز قواعد المسؤولية التقليدية القائمة على أساس الخطأ وكذلك قواعد نظرية التعسف في استعمال الحق عن استيعاب كافة منازعات الجوار لا سيما تلك الناشئة عن التلوث، فأساس هذه النظرية لا يتمثل في الخطأ وإنما يقع الضرر بالرغم من ممارسة النشاط في الحدود المشروعة للحق بدون تعسف، وهنا يتم التعويض لا على أساس الخطأ وإنما على أساس أنه من يستفيد من نشاط معين يلحق ضرراً بغيره عليه أن يتحمل النتائج الضارة التي تقع للغير بتعويضها (قوراري مجدوب، 2015، ص 215).

هناك عدة تطبيقات قضائية تخص مضار الجوار غير المألوفة في مجال الأضرار البيئية إلا أنها بدورها عاجزة عن تغطية الأضرار البيئية في ظل الثورة التكنولوجية والتطور الذي يشهده العصر الحالي، وما يترتب عليه من آثار يمكن أن تطل مناطق بعيدة من مكان حدوثها كالأضرار الناتجة عن الإشعاعات النووية. زيادة على ذلك أن الأخذ بنظرية مضار الجوار غير المألوفة كأساس للتعويض عن الأضرار البيئية يترتب عليه تقاعس الأفراد عن ممارسة حقوقهم خوفاً من شبح المسؤولية دون أدنى خطأ يرتكبونه، فالشخص الذي يمارس نشاطه في حدود حقوقه المشروعة متخذاً جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب الإضرار بالغير مع الحصول على الترخيص اللازم لمزاولة هذا النشاط لتحقيق مصالح تعود بالفائدة لصالحه ولصالح المجتمع الذي يعيش فيه (قوراري مجدوب، 2015، ص 218). بناء على ما تقدم أصبح من الصعب تحديد أساس قانوني للمسؤولية التقصيرية في التعويض عن الضرر البيئي نظراً للطبيعة الخاصة بالأضرار البيئية، وعليه إن التمسك بالقواعد التقليدية للمسؤولية سيكون له آثار عملية غير عادلة لما فيه من تبسيط قانوني لا يتفق مع ما تكتنفه المسؤولية البيئية من صعوبات استثنائية لازمت التطور العلمي والصناعي المعاصر.

المبحث الثاني: الآليات القانونية للتعويض عن الضرر البيئي

تظهر خصوصية الأضرار البيئية في مدى آثارها التي تتجاوز الأشخاص أو ممتلكاتهم إلى عناصر البيئة الطبيعية ذاتها، وعليه وفقا لقواعد المسؤولية المدنية التقليدية يقع على المتسبب في التلوث البيئي التزام بإصلاح تلك الأضرار، ويتحقق ذلك بإحدى الوسيلتين: التعويض العيني إذا ما أمكن، والتعويض النقدي للمضرور (**المطلب الأول**)، ولكنه نظرا لخصوصية الأضرار البيئية من جهة وضخامة التعويضات من جهة أخرى كان لزاما وجود آليات جديدة تتمثل في الآليات الاحتياطية والمكملة لنظام المسؤولية المدنية تتمثل في التأمين وصناديق التعويضات، وظهور الجمعيات البيئية لتسهيل إجراءات التقاضي في حالة الأضرار البيئية المحضة، كما ظهرت أسس جديدة لجبر الأضرار البيئية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: الآليات القانونية التقليدية للتعويض عن الضرر البيئي

إذا ما توافرت أركان المسؤولية التقصيرية قام على عاتق مرتكب الفعل التزام بجبر وإصلاح الضرر الذي تسبب فيه، ويكون إصلاح الضرر بإحدى الوسيلتين: التنفيذ العيني بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر البيئي (**الفرع الأول**)، والثانية تتمثل في التعويض بمقابل (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: التنفيذ العيني

تم التكريس التشريعي لنظام التنفيذ العيني في المجال البيئي بموجب المادة 03 من القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وجازت المادة 03/102 من ذات القانون للقاضي الأمر بإرجاع الأماكن إلى حالتها الأصلية في حال استغلال المنشأة دون ترخيص، كما ألزم المشرع المنتج أو حائز النفايات ضمان إزالتها على حسابه الخاص. التنفيذ العيني آلية تهدف إلى إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل صدور الأفعال الملوثة للبيئة أو إلى حالة قريبة منها بقدر الإمكان، وألا تزيد قيمة تكلفة إعادة الحال إلى ما كان عليه عن القيمة الفعلية حالته قبل إعادته إلى حالته قبل وقوع التلوث، ويشكل الأمر بإعادة الحال إلى ما كانت عليه في أغلب الأحوال عقوبة تكميلية يلتزم بها المسؤول إلى جانب عقوبة أصلية قد تكون جنائية أو إدارية خاصة عند مخالفة إحدى قواعد الضبط الإداري (**عطا سعد محمد حواس، 2011، ص 108**).

وإعادة الحال إلى ما كان عليه يمكن أن يتخذ أحد الشكلين:

- إصلاح وترميم الوسط البيئي الذي أصابه التلوث، ويكون ذلك بتنظيفه من التلوث أو زراعة نباتات أخرى بدلا من تلك التي هلك، أو إيجاد أنواع أخرى من الكائنات الحية محلها إلى غير ذلك من الإجراءات.
- إعادة إنشاء شروط معيشية للأماكن التي يهددها الخطر من خلال إنشاء وسط يمكن مقارنته بالتقريب للوسط المضرور قبل وقوع الفعل المنشأ للتلوث، لأنه لا يمكن في غالب الأحيان إنشاء وسط مماثل ومطابق للوسط الذي تم إفساده (**سعيد السيد قنديل، 2004، ص 31**).

إن الحكم بإعادة الحال إلى ما كان عليه يبقى اختياريًا بالنسبة للقاضي، فله السلطة التقديرية في ذلك، حيث يستطيع أن يحكم بأي شكل من أشكال التعويض، فقد يرى القاضي أن النشاط يستدعي بعض التدابير التقنية لتجنب بعض الأضرار أو على الأقل التقليل منها فيحكم بإعادة تنظيم النشاط الملوث، وقد يتمثل الإجراء في الوقف النهائي للنشاط الملوث. على الرغم من جدوى التنفيذ العيني إلا أنه يبقى أمرا صعبا، نظرا للتعقيد الذي تتميز به الظواهر التي تمس بالأوساط الطبيعية، حيث أن نتائج هذه الأضرار غير قابلة للإصلاح أي غير قابلة لإعادة الأوساط أو الكائنات المتضررة لحالتها قبل وقوع الضرر، أضف على ذلك أن التنفيذ العيني يتطلب وسائل وامكانيات تكنولوجية وتقنية ضخمة تسمح بإعادة الأشياء إلى حالتها الأولى، ناهيك عن الدراسات البيئية المسبقة لكل الأماكن المعرضة أو المحتمل تعرضها لأخطار التلوث. أضف على ذلك فإنه هناك أضرار بيئية يستحيل إعادتها إلى الحال قبل وقوعها في الحالات التي يؤدي فيها التلوث البيئي إلى هدم وزوال العنصر الطبيعي بصورة نهائية لا يمكن معها استرجاعها كحالة القضاء على آخر فصيلة

حيوانية أو نباتية، كما قد ترجع الاستحالة إلى ضعف التمويل لعدم قدرة الملوث على إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر البيئي في حالة الضرر البيئي الجسيم.

الفرع الثاني: التنفيذ بمقابل

لما كان الأصل في القواعد العامة للمسؤولية المدنية التعويض النقدي، فلا يجوز للقاضي أن تعدل عنه إلا بطلب من المضرور، ويكون للقاضي كامل السلطة التقديرية لتحديد طبيعة التعويض المناسب للمضرور، ومع ذلك نجد أن هذه القاعدة تغيرت في التعويض عن الأضرار البيئية المحضة ليصبح التعويض العيني هو الأصل ثم يأتي التعويض النقدي بعد ذلك (عطا سعد محمد حواس، 2011، ص 175)، وهو ما تؤكدته التشريعات الحديثة التي صدرت في مجال المسؤولية عن الأضرار البيئية، على اعتبار أنه إجراء وقائي أكثر منه تعويضي، يهدف إلى إصلاح عناصر البيئة ذاتها وحمايتها، والقاضي لا يحكم بالتعويض النقدي إلا إذا تعذر عليه - لأسباب جدية - الحكم بالتعويض العيني، وله السلطة التقديرية في ذلك. إذا كان الفقه يعطي الأولوية لإجراءات إعادة الحال إلى ما كان عليه كشكل من أشكال التعويض العيني للأضرار البيئية فإن الحكم باتخاذ تلك الإجراءات قد لا يكون متيسراً دائماً خاصة إذا كان المدعي عليه غير قادر على القيام بتلك الإجراءات أو أن المدعي هو الوحيد القادر على القيام بإعادة الحال إلى ما كان عليه، ففي هذه الحالة يكون القاضي ملزماً بمنح المدعي تعويضاً نقدياً يتم تقديره وفقاً للتكلفة المعقولة لإجراءات إعادة الحال إلى ما كان عليه (قوراري مجدوب، 2015، ص 266). الأصل في المسؤولية المدنية هو التعويض الكامل الذي يقدر بقدر الضرر المباشر سواء كان مادياً أو معنوياً والمتمثل في ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب دون التأثير بدرجة خطأ المسؤول ولا بالظروف المالية للمضرور، إلا أن تقدير التعويض بعنصره - ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب - إذا كان ممكناً في حالة الأضرار البيئية التي تصيب الأشخاص أو ممتلكاتهم، فإن تقديره تكتنفه الكثير من الصعوبات عندا تصيب هذه الأضرار البيئة ذاتها في حالة الأضرار البيئية المحضة، وتزداد الصعوبة في حالة التعويض عن الأضرار الأدبية والمعنوية في مجال الأضرار البيئية (قوراري مجدوب، 2015، ص 266). لكن حتى هذا التنفيذ يصعب تطبيقه على الضرر البيئي المحض الذي غالباً ما لا يقبل تقييماً بالمال، فالاعتراف بالضرر البيئي المحض اصطدم لمدة طويلة بعدم امكاني تعويضه نظراً لصعوبة تقديره، الأمر الذي جعل التعويضات في الغالب تكون رمزية وضعيفة، ويتم تقديرها بطرق غير فنية وتعسفية (عطا سعد محمد حواس، 2011، ص 202). وعليه يعتبر التنفيذ بمقابل أو التنفيذ النقدي وسيلة احتياطية لإصلاح الضرر البيئي المحض لا يلجأ إليها إلا إذا استحالت إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر، ويتم التعويض النقدي بتقويم الضرر الايكولوجي بالمال بغرض إصلاحه، إلا أن عملية تقدير الضرر البيئي المحض.

المطلب الثاني: الآليات القانونية المستحدثة للتعويض عن الضرر البيئي

إن العجز الذي شهدته قواعد المسؤولية التقصيرية دفع إلى ضرورة البحث عن آليات قانونية جديدة المكمل لنظام المسؤولية المدنية لجبر الأضرار الجديدة صعبة التقدير والتي تتنوع بتنوع الأضرار وجسامتها، وتتمثل هذه الآليات في نظام التأمين وصناديق التعويضات التي ظهرت كآلية مكمل و احتياطية لنظام المسؤولية المدنية (الفرع الأول)، وظهور الجمعيات البيئية لتسهيل إجراءات التقاضي في حالة الأضرار البيئية المحضة (الفرع الثاني)، كما ظهرت أسساً جديدة لجبر الأضرار البيئية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: التأمين: آلية مكمل لضمان الأضرار البيئية

يعد التأمين عملية يحصل بموجبها المؤمن له من المؤمن على أداء معين عند تحقق خطر ما، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها طبقاً للقوانين الإحصائية، ويهدف في نفس الوقت إلى تنظيم العلاقة بين المؤمن والمؤمن له، باعتبار أن الفرد لا يمكنه مواجهة بعض الكوارث والحوادث الجسيمة بمفرده، ونظام التأمين يقوم على أساس تغطية هذا العجز وتحقيق التوازن، هذا بالنسبة للتأمين بوجه عام أما نظام التأمين من المسؤولية فهو يعد بمثابة تقنية تكفل الحماية الاجتماعية تجعل المؤمن يتحمل التبعات المالية التي ترتبها مسؤولية المؤمن له بسبب

الاضرار اللاحقة بالغير، وبالتالي يكون ضامنا حقيقيا للضحية عن الاضرار التي بسبب مسؤولية المؤمن (عبد الرزاق بن خروف، 1998، ص 206).

إذا كان التطور الذي عرفه القانون في مجال التعويض عن الاضرار البيئية أعطى للمسؤولية المدنية وظيفة وقائية فضلا عن وظيفتها العلاجية، فإنه مما لا شك فيه أن التأمين من المسؤولية لعب دورا مؤثرا في تنفيذ هذه الوظائف وتحقيقها، فكلما كانت المسؤولية مغطاة بالتأمين فإنها تمارس مهمة توزيع عبء الأضرار عن طريق نظام التأمين لضمان تعويض كامل وعادل للأضرار البيئية تم إيجاد قواعد وآليات جديدة تضمن التعويض عن الأضرار البيئية كنظام التأمين من المسؤولية الذي لازم المسؤولية الموضوعية للملوث مقابل ما يدفعه من أقساط لشركة التأمين (أحمد محمود سعد، 1994، ص 5). وعليه يعد التأمين من المسؤولية آلية مكملة لنظام المسؤولية المدنية من شأنه توفير تعويض كاف للضحية، خاصة في المسؤولية عن الأضرار البيئية وقصور قواعد المسؤولية المدنية عن الإلزام بكل هذه الأضرار خاصة الأضرار المستحدثة بفعل التطور العلمي والتكنولوجي.

على الرغم من الحلول التي جاء بها التأمين لتغطية الأضرار البيئية إلا أنه يبقى قاصرا وعاجزا عن تغطية بعض الأضرار البيئية، حيث أن المضرور من التلوث البيئي لا يستفيد في كل الأحوال من تعويض عادل وجابر للأضرار التي لحقت به، لا سيما في الحالات التي لا تتمكن فيها شركات التأمين من تغطيتها بسبب جسامتها، وعندما يكون المتسبب في الضرر البيئي مجهولا أو معسرا.

نتيجة لقصور نظام التأمين من المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية استحدث المشرع صناديق التعويضات البيئية كآلية احتياطية تارة ومكملة تارة أخرى لضمان التعويض الكامل للأضرار البيئية، وهي تلعب دورا مزدوجا من خلال تدخلها بصفة تكميلية أو احتياطية لكل من نظامي المسؤولية والتأمين بهدف توزيع المخاطر الصناعية على مجموع أصحاب الأنشطة المتسببة في المخاطر البيئية.

تلعب صناديق التعويضات دورا تكميليا في الحالات التي لا تغطي فيها التأمين على المسؤولية قيمة التعويضات على الأضرار التي لحقت بالمضرور، وتلعب دورا احتياطيا في الحالات التي يثبت فيها إعسار المسؤول، وفي حالة عدم إمكانية تحديد الشخص المسؤول أو مصدر الضرر البيئي، فهنا يتدخل الصندوق ليحل محل المسؤولية المدنية ذاتها وأيضا في الحالات التي تتوفر فيها أسباب الإعفاء من المسؤولية، وحالات استبعاد التأمين لضمان حق المضرور لجبر ما لحق الضحية من أضرار (بن حميش عبد الكريم، 2020، ص 192، 193).

الفرع الثاني: استحداث الجمعيات حماية البيئة

نظرا لكون الضرر البيئي المحض أو الضرر الإيكولوجي ضرر غي شخصي يصعب التعويض عنه، بسبب أنه لا يمكن لأي شخص رفع دعوى باسم البيئة استحدث المشرع الجمعيات البيئية وأعطاه الحق في التدخل المباشر أمام الجهات القضائية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار البيئية بموجب المادة 36 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وعليه خرج المشرع عن القواعد العامة للمسؤولية المدنية التقصيرية بتكريسه مبدأ التعويض عن الضرر غير المباشر وتمكين جمعيات حماية البيئة من صفة التقاضي وهي مبادئ لا يعرفها القانون المدني. وتتمثل صلاحيات جمعيات حماية البيئة في المشاركة والتشاور والاستشارة، لكن إذا لم تسطع هذه الأخيرة تحقيق أهدافها بالطرق الودية فالقانون منحها صلاحية اللجوء إلى القضاء لحمل الإدارة أو المعتدي عموما إلى الامتثال لإحكام القانون، وعليه فإن جمعيات حماية البيئة تعد مصدرا للمعلومات، وممارسا لدور اليقظة وتنبيه السلطات العمومية عن أي خطر أو تهديد وشيك الوقوع بالبيئة (منور فريدة، 2020، ص 474).

الفرع الثالث: الأسس الحديثة للمسؤولية عن أضرار البيئية

نظرا لقصور النظام التقليدي للمسؤولية عن تعويض أضرار البيئية أصبح من الضروري تدعيمه بأسس جديدة تمكن المتضررين من الحصول على تعويضات كاملة وعادلة مستمدة من المبادئ الكبرى للسياسة البيئية وهي: مبدأ الحيطة (أولا)، مبدأ الوقاية (ثانيا)، مبدأ الملوث الدافع (ثالثا).

أولاً: مبدأ الحيطة

إن مبدأ الحيطة يقوم على الحرص والحذر ويهدف إلى تقليص المخاطر من خلال دوره الوقائي، ويقصد به مجموعة الإجراءات الواجب اتخاذها حينما تتوفر أسباب كافية للاعتقاد أن نشاطاً أو منتجاً يمكن أن يسبب ضرراً خطيراً لا يمكن تصحيحه للصحة أو البيئة، وهذه الإجراءات يمكن أن تهدف إلى التقليل من النشاط أو إنهائه أو منع المنتج دون اشتراط دليل قاطع على وجود علاقة سببية بين النشاط والمنتج والآثار المتوقعة حدوثها (قوراري مجدوب، 2015، ص 222) ساهم مبدأ الحيطة في تطور وظيفة المسؤولية المدنية من الوظيفة الإصلاحية والتعويضية إلى الوظيفة الوقائية الاحتياطية، حيث وسع من مفهوم الأضرار القابلة للتعويض، ذلك أن عدم الاحتياط في حد ذاته يشكل ضرراً يوجب التعويض، وعليه فإن الوظيفة الجديدة للمسؤولية المدنية تعمل على درأ الخطر قبل حدوث الضرر من خلال اتخاذ تدبير استباقية لإصلاح الأضرار الجسيمة بسبب تفاقم انتهاك صحة الإنسان والبيئة على حد سواء (عمارة نعيمة، 2013، ص 185، 186). كرس المشرع لأول مرة هذا المبدأ بموجب المادة الثالثة من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 10-03، وهو مبدأ يقوم على حظر النشاطات المشتبه في إحداثها ضرراً للبيئة، ويرتكز هذا المبدأ على عدم اليقين العلمي من خلال أخذ الحيطة في مواجهة أخطار لاتزال غير معروف جيداً، حيث نتج عن التطور التكنولوجي والصناعي أخطاراً جديدة من الأخطار التي عادة ما تكون آثارها صعبة التقدير، فالأخطار المؤكدة تخضع لمبدأ الوقاية لأنها معروفة سلفاً، في حين يتعلق مبدأ الحيطة بإجراءات تتخذ للحيلولة دون وقوع أضرار غير متوقعة وغير محدد بدقة (قوراري مجدوب، 2015، ص 223-224).

ثانياً: مبدأ الوقاية

إن المسؤولية المدنية يمكن أن تلعب دوراً مهماً وحاسماً في توفير الحماية للبيئة التي لا يمكن أن تكون فعالة إلا بوضع نظام للمسؤولية يحقق الردع والإصلاح في نفس الوقت، ومع أن قانون المسؤولية المدنية يتجه في المقام الأول إلى تعويض الضرر الحاصل، فإنه يكون له فضلاً عن ذلك هدف وقائي، فمن يمارس نشاطاً يمكن أن يضر بالبيئة يعمل كل ما في وسعه في اتخاذ الاحتياطات والتدابير التي يوفرها التطور العلمي، من أجل منع حدوث التلوث، أو على الأقل تقليله إلى المستويات المقبولة، تجنباً لإلزامية التعويض التي غالباً ما تكون مكلفة.

وعليه يقتضي مبدأ الوقاية تجنب أو التقليل من الأضرار الناجمة عن الأخطار الماسة بالبيئة من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات الاستباقية اللازمة من أجل الوقاية من الأخطار المتوقعة والمعروفة سلفاً باستخدام أفضل التقنيات المتاحة، حيث يتعين علة محدث الضرر اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة في حالة ما إذا كان النشاط الذي يمارسه يسبب ويساهم في تدهور البيئة، وهو مبدأ أكثر فعالية في المحافظة على المحيط وحمايته من وقوع المشكلات البيئية، فالكلفة الاقتصادية للوقاية من التلوث أقل من كلفة معالجة آثاره (قوراري مجدوب، 2015، ص 228-229).

إن الوقاية من أضرار التلوث خير من التعويض عنها بعد وقوعها، فالوقاية تهدف إلى تجنب وقوع الضرر بينما يهدف التعويض إلى جبر الضرر، وعليه فخير وسيلة لتعويض الأضرار البيئية هو الوقاية بمنع حدوثها مسبقاً أو على الأقل التخفيف منها وتخفيضها إلى الحدود المقبولة من خلال إلزام المسؤول الملوّث باتخاذ كل التدابير والاحتياطات اللازمة لمنع حدوث التلوث وتجنب تكراره.

كرس المشرع الجزائري مبدأ الوقاية في المادة 03 الفقرة الخامسة من القانون 10-03 تحت تسمية مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية من المصدر، ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة، ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضرراً كبيراً بالبيئة مراعاة لمصالح الغير قبل التصرف، ومن تطبيقات هذا المبدأ ما نص عليه المشرع في المرسوم التنفيذي 04-409 المتعلق بشروط نقل النفايات الخاصة الخطيرة، والذي جاء بشروط صارمة لنقل النفايات الخطيرة ونقلها وتغليفها.

ثالثاً: مبدأ الملوّث الدافع

عرف المشرع الجزائري في المادة 03 الفقرة السابعة من القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أنه مبدأ يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه في إلحاق ضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من

التلوث والتقليص منه، وإعادة الأماكن والبيئة إلى حالتها الأصلية، وعليه يهدف هذا المبدأ إلى تحميل الملوث كلفة التلوث الناجم عن نشاطه بإدراج كلفة الموارد البيئية يعتبر مبدأ الدافع الملوث صورة من صور المسؤولية الموضوعية في لباس جديد، ويستجيب هذا المبدأ لخصوصيات الضرر البيئي باعتبارها ضرراً غير شخصي وضرر غير مباشر (حميدة جميلة، 2011، ص 217)، فظهر بذلك هذا المبدأ كأساس للتعويض نظراً لقصور قواعد المسؤولية التقليدية عن ضمان إصلاح الأضرار الناجمة عن التلوث البيئي. تكمن أهمية مبدأ الملوث الدافع في كونه يساهم في إرساء طرح جديد للمسؤولية الإدارية البيئية، كونه يتجاوز القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية كونه مبدأ يطبق بطريقة آلية حتى في حالة غياب الخطأ باعتباره مفهوماً اقتصادياً، لأنه يضع أعباء مالية بطريقة موضوعية على مجموع الأنشطة التي من شأنها التأثير سلباً على البيئة وتحدث التلوث (قوراري مجدوب، 2015، 233).

الخاتمة

على الرغم من أن المسؤولية المدنية بقيت صامدة ردحا من الزمن ولم يطلها أي قصور في التعويض عن الأفعال الضارة، وتكفل الحماية القانونية لكل مضرور، إلا أنها أصبحت عاجزة وقاصرة عن مسايرة المستجدات المتلاحقة الناتجة عن التطور العلمي والصناعي والتكنولوجي. تطويعاً لقواعد المسؤولية المدنية لضمان التعويض عن الأضرار البيئية نقترح ضرورة تطوير قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية بما يتماشى مع خصوصية الأضرار البيئية، من خلال إيجاد قواعد قانونية خاصة بالمسؤولية البيئية، سواء المتعلقة بأركان المسؤولية، طرق التعويض وإصلاح الضرر، وشروط قبول الدعوى. أضحى تدخل الدولة ضرورة ملحة لفرض تأمين إلزامي من المسؤولية عن الأضرار البيئية، وضرورة المساهمة في تمويل صناديق التعويضات من خلال فرض رسوم وضرائب على عاتق أصحاب المشروعات والأنشطة المتسببة في التلوث البيئي.

قائمة المراجع:

- أحمد عبد التواب محمد بهجت، 2008، المسؤولية المدنية عن الفعل الضار بالبيئة، دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، الطبعة 1، القاهرة.
- أحمد محمود سعد، 1994، استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة 1.
- بن حميش عبد الكريم، 2020، الضرر البيئي وتعويضه وفق نظام صناديق التأمين كآلية لضمان الأضرار. بوفلجة عبد الرحمان، 2016، المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية ودور التأمين، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر.
- البيئية.
- حميدة جميلة، 2011، النظام القانوني للضرر البيئي، دار الخلدونية، الجزائر.
- خالد مصطفى فهمي، 2011، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة 1.
- سعيد السيد قنديل، 2004، آليات التعويض عن الأضرار البيئية (دراسة على ضوء الأنظمة القانونية والاتفاقيات الدولية)، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع مصر.
- عبد الرزاق بن خروف، 1998، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، التأمينات البرية، الجزء الأول مطبعة حيدر، الجزائر.
- عجالي خالد، 2016، الضرر البيئي المحض وصعوبات إصلاحه بين القانون المدني وقوانين حماية البيئة، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد السابع.

- عطا سعد محمد حواس جزاء المسؤولية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار – دراسة مقارنة-دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011.
- علي بخيت، علي أحمد، 2018، المسؤولية المدنية الناشئة عن التلوث البيئي.
- علي سعيدان، 2008، حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيميائية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر.
- قوراري مجدوب، 2015، الحماية القانونية للجوار من منظور عمراني بيئي –دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- محمد حسنين، 1983، الوجيز في نظرية الالتزام –مصادر الالتزامات وأحكامها في القانون المدني الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- منور فريدة، 2020، حماية البيئة البحرية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1.